

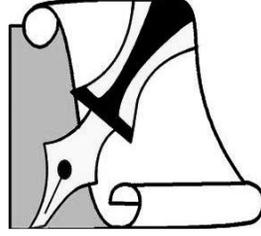


مركز البحوث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية
والأمنية فى لبنان

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com



**مركز الدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية**

تقدير نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في لبنان

أهداف المركز الرئيسية:

- ١ . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- ٢ . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- ٣ . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- ٤ . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

قبل أيام من الحدث الانتخابي في لبنان، وبينما ترتفع حدّة التنافس والترشق السياسي ومعهما حدّة الغرائز والعصبية المذهبيّة، من غير المرجّح أن تأتي الانتخابات بتغيير دراماتيكي على صعيد البنية السياسية للمجلس النيابي المقبل.

وستحول طبيعة القانون الحالي، دون إجراء هذا التغيير الذي سيبقى عاجزاً أمام هوية النظام اللبناني المبني على أسس طائفية ومذهبية متخلّفة، تحول دون أي تغيير منشود.

لا يهدف هذا الكلام إلى التقليل من الشأن الانتخابي الذي يشكّل حدثاً هاماً على صعيد تشكيل السلطة السياسية في البلاد، لكنه يهدف إلى عدم التعويل على تغيير دراماتيكي إيجابي يؤسّس إلى مرحلة مدنيّة أكثر حداثة للبلاد.

من هنا، يجدر الابتعاد عن الدخول والتعويل على نتائج الانتخابات، كونها لن تغير إلا قليلاً في طبيعة توزع القوى السياسية، مع التنويه بأن تغييراً سيطراً على كتلة زعيم تيار المستقبل سعد الحريري الذي سيخسر جزءاً هاماً من كتلته النيابية، بينما سيقصر الأمر على نواب عدة بالنسبة إلى القوى الكبرى الأخرى، لا بل إن بعضها قد يزيد من حصته النيابية، لكن في شكل غير مؤثر.

ويجب القول أن الصراع على مقاعد الانتخابات لن يؤثر في مجرى رسم الأحداث التي يُعنى لبنان فيها، فمثلاً، لن يؤثر عدد مقاعد حزب الله على زخم المقاومة سواء بالنسبة إلى الصراع مع إسرائيل أو مع المجموعات المسلّحة المُعادية له. وفي إمكاننا أن ننهل من التاريخ لنستشف أن المقاومة في لبنان لم تكن تحتاج إلى تأييد أحد، سوى قضيتها وشعبها، في سبيل مواجهة إسرائيل وهزيمتها. وعلينا استحضار الزمن الذي استطاعت فيه المقاومة إلحاق الهزيمة بإسرائيل كما بالحلف الغربي الذي جاء دعماً لحكم عهد الرئيس أمين الجميل، من دون أن يكون للمقاومة أي غطاء سياسي من الحكم اللبناني، حكومة ومجلساً نيابياً. وفي التاريخ أمثلة ودلائل أخرى وصولاً إلى تحقيق المقاومة النصر خلال عدوان تموز العام ٢٠٠٦، وفي كل تلك الأمثلة

لم تكن المقاومة تحظى بالدعم الداخلي المطلوب، لا بل إنه تمّ التآمر عليها من لبنانيين كُثر في مراحل مختلفة من التاريخ اللبناني الحديث.

من هنا، تبدو المعركة الانتخابية رمزية بالنسبة إلى الخيارات الوطنية الكبرى، لكنها ذات أهمية بالنسبة إلى قضايا لبنانية هامة اقتصادية واجتماعية وإنسانية. وهو أمر التفتت إليه الأحزاب السياسية وشرعت في مزايدات انتخابية في سبيل اجتذاب الناخب اللبناني، حتى أن بعض الأحزاب قد نزع عنه لباس التحالفات والتفاهات السياسية، فأسقطها لصالح اجتذاب الناخب عبر استغلال صوته على طريق اقتناص المقاعد النيابية، ولعل الدليل الأبرز على ذلك يتمثل في تفاهم معراب بين التيار الوطني الحر بزعامة العماد (حينها) ميشال عون وزعيم القوات اللبنانية سمير جعجع، وهو التفاهم الذي بات في خبر كان بعد أن اصطفّ الجانبان في وجه بعضهما البعض في غالبية المناطق ذات التواجد المشترك.

لذلك، وفي نظرة إلى الواقع الحالي، يمكننا القول أن الانتخابات لن تسفر عن تغيير إيجابي دراماتيكي، والأمر لا يعني هنا سوداوية في المشهد ذلك أن القانون الحالي يُعدّ أفضل من القانون الأكثرري الذي سبقه ويعتبر بداية طيبة يرى العهد الحالي أنها تشكّل إضافة له.

لكن الأمر ليس كافياً، إذ يجب التذكير أن مجلس النواب قد أقرّ قانوناً نسبياً هجيناً يجمع بين اللائحة المغلقة في ١٥ دائرة، والصوت التفضيلي الواحد ضمن القضاء (الدائرة المصغرة)، ناهيك عن الأمر الواقع القائم على الفرز المذهبي لمقاعد المجلس الـ١٢٨.

ويقول متابعون للشأن الانتخابي أن هذا العدد المرتفع للدوائر نسبةً إلى الحجم الصغير للمجلس، يخفّف من آثار النسبية المعتمدة فيه، فتصبح في بعض الدوائر أكثرية مُقنعة، لا مكان فيها للمستقلين، أو من يعتبرون أنفسهم من القوى العلمانية ذات الحضور الموزّع جغرافياً وبين الطوائف. لذا، برزت المطالبة بالدائرة الواحدة رداً على عرف لبناني غير ديموقراطي يتمثّل في تشكيل الدوائر بما يتلاءم مع مصلحة السياسيين المهيمنين على البرلمان والحكومة، لكن الأمر لم يتحقّق.

ويقف أصحاب هذا الرأي عند الحاصل الانتخابي المرتفع الذي يصل معدله إلى العشرة في المئة، ما يصعب مهمة قوى كثيرة طالبت على الدوام بالنسبية على صعيد الدائرة الواحدة كونها تعكس الحجم الحقيقي للأحزاب والقوى "العلمانية".

ويتوقف كثيرون عند ما أراده العهد الحالي، أو في شكل أوضح التيار الوطني الحر، الذي تمكن من نيل تقسيم للدوائر على قاعدة عزل الأصوات المسيحية بقدر الإمكان عن التأثيرات الديموغرافية الإسلامية. وهو أمر ظهر واضحاً في تقسيم بيروت إلى دائرتين، أولاهما مسيحية شبه صافية، وثانيهما مسلمة، وذلك في استعادة للإنقسام الجغرافي للعاصمة خلال الحرب الأهلية بين منطقتي "غربية" و"شرقية". كما أن هذا الأمر بدا جلياً في منطقة الشمال حيث أسست دائرة مسيحية خالصة (بشري-زغرتا-الكورة-البترون) بعيداً عن محاولات جمعها بدوائر ذات غالبية مسلمة. وظهر أيضاً في دائرة كسروان وجبيل، حيث أبعث التأثير الشيعي الذي يناهز نحو ثلث الناخبين في جبيل، في محاولة لإذابته في منطقة أكبر لمنعه من التأثير الكبير.

في كل الأحوال، لن ندخل في دراسة لطبيعة قانون الانتخاب، لكن من مظاهر عدم تحقيق تغيير إيجابي دراماتيكي عودة أو لنقل ترسيخ التوريث السياسي، أو الذي من الممكن تسميته مجازاً بالإقطاع السياسي الذي كان أحد أسباب قيام الحرب اللبنانية. ولعلها مرحلة مفصليّة يحاول بعض السياسيين نقل السلطة إلى أبنائهم أو أقربائهم. والأمثلة على هذا الأمر عديدة، كنجل زعيم الحزب التقدمي الاشتراكي النائب وليد جنبلاط، تيمور، ونجل زعيم تيار المردة النائب سليمان فرنجية، طوني، وطبعاً صهر رئيس الجمهورية ميشال عون، وزير الخارجية جبران باسيل الذي يعد مستفيداً كبيراً من القانون الذي قد يكون عون قد وافق عليه لتأمين نجاح باسيل، على رغم أن كتلته النيابية قد تتراجع.

وتُضاف هذه الأمثلة على دلائل موجودة أصلاً وأمثلة أخرى على صعيد الصف الثاني من القادة السياسيين، كترشح عدد كبير من أبناء النواب السابقين إلى الانتخابات وهم من الشباب. حتى أن البعض يرجح أن تتعدى ظاهرة التوريث الثلث في الانتخابات، وهي شملت، للمفارقة، نائباً "تقدمياً ويسارياً" كالنائب السابق نجاح واكيم، الذي يترشح نجله عمر مكانه في بيروت.

لكن، بعيداً عن التوزيع غير العادل في مقاعد المجلس المقبل، لا تشهد الحملات الانتخابية، حتى الآن، تمويلاً خارجياً كبيراً كما كان الحال في انتخابات العام ٢٠٠٩.

وقد بات الأمر واضحاً بالنسبة إلى دولة إقليمية ذات تأثير كالسعودية، من أن مثل هذا التمويل لن يؤثر على صعيد إضعاف نفوذ حزب الله في لبنان، ويشير البعض إلى أن اهتمام السعودية بلبنان قد تراجع لهذا السبب إضافة إلى انتكاساتها الكبيرة في المنطقة.

ويجدر القول أن الرياض قد عادت إلى "الأصيل" على صعيد الحلفاء اللبنانيين، أي زعيم المستقبل الرئيس سعد الحريري، بعد أن حاولت الاعتماد على حلفاء سنة آخرين كاللواء أشرف ريفي، ومسيحيين كزعيم القوات سمير ججع.

لكن الأمر لا يخدم الرياض كثيراً، ذلك أن القدرة المالية للحريري لا تقارن بما كانت عليه في انتخابات العام ٢٠٠٩، ناهيك عن شعبيته المترجعة، والتي حدّ منها قليلاً احتجازه في السعودية نتيجة حالة التعاطف الكبيرة معه لبنانياً وخاصة في طائفته. ولا يبدو إلى الآن أن الانكفاء السعودي عن التمويل الكبير للحلفاء اللبنانيين، وعلى رأسهم الحريري، سيتغيّر في المدى المنظور، في ظل ركود اقتصادي ومالي وصرف نقدي لا يزال قائماً على الحرب السورية، في ظلّ محاولة يائسة لإسقاط النظام السوري.

في كل الأحوال، لا يبدو في الأفق أن التغيير الجدّي للطبقة السياسية الحاكمة سيحدث، ومن غير المنطقي التعويل كثيراً على ما يُعرف بالمجتمع المدني الذي يكسب تعاطفاً كبيراً من المعترضين على الواقع السياسي والمالي والاجتماعي في لبنان. ويشير المتحمّسون لتلك القوى المنضوية في إطار المجتمع المدني، إلى مؤشرات حصلت في الانتخابات البلدية الماضية، وخاصة في العاصمة بيروت حيث فازت قائمة "بيروت مدينتي" المستقلة بحوالي ثلث الأصوات الانتخابية، وهي تجربة أسقطت نفسها على مدن وبلدات رئيسية أخرى كما على صعيد بعض النقابات.

وإذا اعتبرنا أن هذه التجارب "الاعتراضية" وقرت زخماً للمرشحين المستقلين، ومثلت تحدياً لأحزاب السلطة، وخاصة خلال حراكها على خلفيّة أزمة النفايات في العام ٢٠١٥، إلا أن الحراك المدني لم ينتج حزباً أو إطاراً أو حتى شخصية سياسية مستقلة قادرة على تشكيل حالة قيادية يُبنى عليها في أي استحقاق مقبل، ناهيك عن الانقسامات التي حدثت في الحراك، برغم صعود ظاهرة حزب سبعة الحديث والذي لا يستشف من أعضاء فاعلين فيه، أنه سيحقق نتيجة إيجابية في الانتخابات المقبلة. ومن الواضح أن القوى المستقلة أو لنقل المدنيّة، غير قادرة على تحقيق نتيجة مرضية في الانتخابات، وقد تتوجّج جهودها بخرقٍ من هنا وآخر من هناك، من دون تشكيل حالة سياسية يُبنى عليها في المستقبل.

وفي نظرةٍ عامة إلى القانون، ومع قياس ردود الفعل العامة عليه، ثمة شعور أن هناك رأياً طاعياً على وجوب إخضاع هذا القانون إلى تعديلات شتّى بعد الاستحقاق النيابي، لتفادي التشوّهات التي قد تترك أثراً على نتائج الانتخابات.

وإذا كان الأمر يبدو للوهلة الأولى مُبكراً للبحث في قانون الانتخابات الذي سيلي الانتخابات المقبلة، أي في العام ٢٠٢٢ (إذا توافرت النية لذلك)، لكن المسألة تتطلب بحثاً ليس ظرفياً يسبق انتخابات العام ٢٠٢٢ بأشهر، ويجب التركيز على مسائل في القانون تعد بمثابة شوائب، إذ إضافة إلى التحالفات الهجينة، ثمة تساؤلات حول الصوت التفضيلي على أساس طائفي ومذهبي، وثمة دعوات إلى تعديل هذا البند من خلال إلغائه، أو اعتماد أكثر من صوت للحوول دون المعارك المُحتدمة داخل اللائحة الواحدة ما يؤدي لزعزعة الماكينات واللوائح الانتخابية، وتتافس غير شريف بين المرشحين وانسحاب ذلك على الأحزاب نفسها من خلال تفضيل مرشح على آخر.

كما تطرح التساؤلات حول مسألة المال الانتخابي. ولعل رفع القانون الجديد سقف الإنفاق الانتخابي إضافة إلى "ضبابيّة النص القانوني" بما يتعلّق بالإنفاق المُتعلّق بالإعلام والإعلان الانتخابيين، يعتبران من أبرز البنود التي يتوجّب إدخال تعديلات عليهما، علماً أنّه سيكون من

الملاحظ دخول ممولين كُثر إلى المجلس المقبل، وهو أمر يمثل مؤشراً إلى تراجع التمويل الانتخابي الخارجي واستعانة اللوائح بمثل هؤلاء الممولين.

لكن، في المقابل، لا يمكن إغفال أن تركيبة القانون الجديد والتحالفات التي أُجريت سيكون من شأنها توفير تقدم، ولعلها انطلاقة جديدة، على صعيد تطوير الحياة السياسية، مع التنويه أن هذين الأمرين، أي القانون والتحالفات، سيعززان من شأن حضور خط حلفاء حزب الله في المجلس النيابي الجديد، وبرغم أن عدد نواب الحزب قد يتراجع في شكل رمزي، لكن كتلته وحلفائه ستتقدم في المجلس وقد تصبح الأكبر وقد تحصل على ثلث مقاعد البرلمان، في الوقت الذي ستتراجع فيه الكتلة الحزبية في شكل كبير، ما يعني مزيداً من تقربه من العهد الحالي ومزيداً من مُهادنته للحزب في المرحلة المقبلة، إذ إن تصعيده الخطابى الحالي المؤقت ليس سوى محاولة لاجتذاب الناخبين حوله.

وعند الكلام عن الحريري، عُلم من أوساط في تيار المستقبل أن الإقبال على الاقتراع لن يكون كبيراً، وهو أمر يُقلق التيار، وربما هذا ما دفع الحريري إلى رفع سقف خطابه والشروع في جولات كثيرة على الأرض، وفي مناطق مختلفة، بهدف دفع الناخبين إلى الاقتراع ورفع الحاصل الانتخابي، لمصلحة التيار الذي يخوض معارك جديّة، خاصة في طرابلس حيث يواجه تحدياً مُقلقاً من قبل زعامة الرئيس نجيب ميقاتي.

وفي كل الأحوال، يجدر القول أنه، وإن كان البعض لا يزال يراهن على نسف موعد الانتخابات، وهو الأمر المُستبعد، فإنّ هذا الاستحقاق ما كان ليحدث لولا حالة الاستقرار التي تحققت في البلاد إثر فترة من الاهتزاز الأمني. ويعود الفضل في هذا الاستقرار إلى الهزيمة الكبيرة التي تحققت في وجه المشروع التكفيرى المُعادي للبنان، فقد أحدث التلاحم بين المقاومة والدولة اللبنانية بأجهزتها المختلفة، نصراً على التكفيريين في الجرد جاء استكمالاً للنصر الكبير الذي تحقّق على الأراضي السورية، والذي سمح بهذه المرحلة من الاستقرار التي تبدو البلاد في حاجة لها اليوم، بينما لا يزال من الضروري متابعة الحرب في وجه المجموعات المسلّحة، أمنياً، إذ إن هزيمتهم في سوريا لم تتحقق بالكامل ذلك أن مشروعهم، ومن ورائه داعميه، لا يزال نافذاً

في مناطق سورية أخرى، في الوقت الذي لم تستكن فيه السعودية ولا تزال تبحث مع الإدارة الأميركية عن سبل لتنفيذ مشروع خطير في سوريا قد لا يكون التقسيم بعيداً عنه، بإشراف إسرائيلي.

لكن المؤشرات تقول أن الأراضي اللبنانية لن تشكّل مركزاً لهذا المشروع، أقله في الفترة الحالية، وإذا كانت الحروب الخطيرة ستدور على الأراضي السورية، فإن الدول الكبرى لا تريد للاستقرار اللبناني أن يهتزّ، كما أن لا قدرة للسعودية للعبث بالأمن اللبناني، وقد حاولت ذلك في الماضي القريب مع احتجاج الرئيس سعد الحريري ومحاولة تنفيذ مخطط خبيث عبر أدوات غير ذات تأثير، فعادت إلى حليفها الأساس اليوم، أي تيار المستقبل، في محاولة لتخفيف خسائرها قدر الإمكان على الساحة اللبنانية.

ولكن بغضّ النظر عن كل ذلك، يتكرّر السؤال حول ماهيّة المشهد السياسي في مرحلة ما بعد الانتخابات، مع بروز الكتل النيابية الجديدة ومعها، ربما، تحالفات جديدة.

من جهته، يعول رئيس الجمهورية ميشال عون على مجلس العام ٢٠١٨، ليوفّر للعهد انطلاقة واعدة تمكّنه من تحقيق ما وعد به من إصلاحات جذريّة على غير صعيد، لإطلاق عجلة الدولة والإقلاع سريعاً نحو الأهداف التي سبق أن أعلن عنها، علماً أنه كرّر مراراً أن الإنطلاقة الفعلية للعهد ستكون مع تشكيل حكومته الثانية والتي ستكون انعكاساً طبيعياً لنتائج الانتخابات.

لكن ثمة سؤال يطرح نفسه هنا: هل يمكن لعهد الرئيس عون أن يحصل على الزخم المطلوب من دون إجراء مصالحة حقيقية، أو حتى هدنة، مع أخصامه السياسيين وفي مقدّمتهم رئيس مجلس النواب نبيه بري؟

يقول المتابعون أن عون سيكون أكثر تشدّداً في المرحلة المقبلة، وسيسعى إلى تعزيز نفسه تحت شعار "الرئيس القوي" وسيشدّ العصب المسيحي وراءه أكثر فأكثر.

لكن هذا الأمر لا يعني أنه سيدخل في صراع مع بري، وهو يعني أن هذا الأمر سيرتدّ سلباً على العهد. ويجب القول هنا أن معالجة الوضع الحالي تبدأ من رأس الهرم، من التناغم الذي ينبغي أن يقوم بين رئيس الجمهورية وكل من رئيسي مجلسي النواب والحكومة، إذ إنه يفتح الباب أمام حلّ العديد من الأزمات والبتّ في الملفات المعلقة، وما أكثرها.

والحال أنه لن تكون هناك مشكلة مع رئيس الحكومة سعد الحريري الذي سيعود إلى السراي الحكومي رئيساً لمجلس الوزراء بثقة المجلس النيابي الجديد، مهما كان فوزه متواضعاً في الانتخابات. لكن المشكلة الحقيقية تكمن في العلاقة بين عون وبري الذي سيعود حتماً إلى رئاسة السلطة التشريعية، بغضّ النظر عن الأصوات التي سينالها.

ويقول متابعون لخط العلاقة بين الرجلين أن اتصالات مكثّفة بدأت منذ أيام لتذليل الكثير من الأمور التي كانت سبباً في احتدام المواجهة بينهما، والتي عبّر عنها التيار الوطني الحر وحركة أمل بسجالات نارية أعادت البلاد إلى حقبة ماضية ذكّرت بالحرب الأهلية.

وثمّة محاولات برزت في الفترة الأخيرة لرأب الصدع بين الجانبين، من أكثر من طرف، ومنها حزب الله، انطلاقاً من الحرص على العهد، وعلى إنتاجيّة المجلس النيابي الجديد وصورته، كما على الاستقرار العام بكل أبعاده ومضامينه والذي دفع حزب الله ثمنه دماً.

وعُلم أن تقدماً قد حصل، وأن الأبواب مفتوحة على إيجابيات ستظهر تباعاً، من دون الإفراط في التفاؤل، إذ إن الأمور ستسير خطوة خطوة. ويقول متابعون أن لا مفرّ من التعاون بين عون وبري، لأن أي فشل في تحقيق ذلك سينعكس سلباً على الموقعين، كما على اللبنانيين جميعاً، وهو سيسجل في خانتيهما. وقد دشّن وزير العدل سليم جريصاتي الخرق الحالي، الذي سيستتبع بخروقات أخرى، كما يقول هؤلاء.

لكن يجب التحذير من الإفراط في التفاؤل، ذلك أن مشروع عون وبري يبدو مختلفين إلى حدّ يقترب من الجذريّة، كما أن رواسب الماضي لا تزال كامنة لدى الرجلين، ويعزّزها التنافس الطائفي في لبنان والذي يقترب من طبيعة الصراع الطائفي، وإن كانت وثيقة التفاهم بين

الحزب والتيار الوطني الحر قد حدّت من ذلك لا بل فتحت آفاقاً واسعة للتفاهم بين الشريحتين الشيعية والمسيحية.

ومن المُرجّح أن لا يكون موضوع تشكيل الحكومة المُقبلة سهلاً، وستبرز هنا طبيعة العلاقة بين رئيس الحكومة المقبل وتياره وحزب الله.

والواقع أن الطرفين يدركان أن لا إمكانية لأي منهما في تجاوز الآخر، ومن المقدر أن يعود التفاهم بين الطرفين بعد الانتخابات وبعد أن تهدأ الأمور، خاصة وأن تيار المستقبل سوف يهدىء من توتره تجاه الحزب ويعود إلى لغة الحوار وتحييد ما قد يتم الاختلاف عليه كمسألة سلاح الحزب والتدخّل في سوريا والمحكمة الدولية.

وقد يكون مفتاح إعادة استقرار العلاقة بين الجانبين، عدم تسمية الحزب أي مرشح لرئاسة الحكومة الجديدة، ما يعني قبولاً ضمناً بالحريري، وهو أمر تقول أوساط المستقبل أنه سيشكّل بادرة إيجابية وفاتحة لإعادة جلسات الحوار مع الحزب، وصولاً إلى عودة المرحلة الماضية الهادئة بين الطرفين.

من هنا، فإن من مصلحة الفريقين التعاون وتتحية النقاط الخلافية والإشكالية جانباً، والتفاهم على المرحلة المقبلة، والإقلاع في العمل الحكومي لمعالجة الملفات الهامة في البلاد كمكافحة الفساد الذي يوليه الحزب أهمية قصوى، والكهرباء والنفائات وغيرها.

ومن الأهمية بمكان أن يتم تعزيز الاستقرار الحالي، ذلك أن هذا الأمر كان من شأنه تمهيد الطريق أمام المجتمع الدولي والدول الأوروبية لتقديم المساعدة إلى لبنان في مؤتمر "سيدرا" الأخير، ومن شأن استمرار هذا الاستقرار أن يُنجز الامتحان الذي يقف أمامه لبنان للحصول على المزيد من المساعدات في المستقبل خاصة وأنه يتعرّض لرقابة دولية كبيرة.

ولعلّ الأطراف كافة تدرك أهمية فتح صفحة جديدة في المرحلة المقبلة، وتحديدًا، بعد فترة لن تغيب عنها المناكفات عند تشكيل الحكومة، ومن ثم، وهذا الأهم، صياغة البيان الوزاري الذي قد يشهد خلافات قديمة - جديدة حول ثوابت لبنان.

وقد لا يتوقّف أخصام المقاومة عند ما يعتبرونه توفيراً للشرعية لسلح حزب الله، ذلك أن هذا الأمر من المرجّح أن يتم الاتفاق على عباراته كما حصل في البيانات الوزارية الماضية، كما أن هؤلاء هم أعجز من الحؤول دون إعطاء هذا السلاح شرعيته الرسمية، وإن كان هذا الأمر سيّخذ ربما أشكالاً متعدّدة تحت عنوان "الاستراتيجية الدفاعية"، وقد يكون لرئيس الجمهورية مبادرته على هذا الصعيد، والتي لن تخرج عن إطار تفاهمه مع حزب الله.

وربما تتمثل نقطة الخلاف الكبيرة في المرحلة المقبلة حول طبيعة التعاطي مع النظام في سوريا. وسيستمر البعض في مسعاه لمنع عودة العلاقات الطبيعية مع النظام، ولعل الخلاف سيعود أيضاً من باب قضية النازحين السوريين في لبنان.

قضية النازحين السوريين.. مؤامرة دولية؟

لقد شهدنا في الأيام الماضية عودة نحو ٥٠٠ نازح سوري (٤٧٢) من بيت جن السورية والمزرعة المحيطة إلى ديارهم، بعدما نزحوا منذ نحو أربع سنوات نتيجة الحرب السورية إلى منطقة شبعاء.

وبدلاً من أن يسجّل هذا الأمر ضمن الخانة الإيجابية مع تقدّم الأمور في سوريا أمنياً وحياتياً، لم يكن الأمر مستساغاً من قبل الأمم المتحدة، علماً أن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أشرفت على هذه العودة وكانت تواصلت مع الراغبين بالعودة وتأكّدت أن عودتهم طوعية بملء إرادتهم.

وقد أشرف الأمن العام اللبناني على العودة التي من المتوقّع أن تفتح الباب أمام تعزيزها وأمام المزيد من طالبي العودة، وقد تمّت بمعية الحكومة السورية التي أرسلت الباصات لنقل النازحين إلى ديارهم.

والواقع أن عودة نحو ٥٠٠ نازح من أصل نحو ١٣ ألف نازح في منطقتي شبعا وحاصبيا، قد تمت بملء إرادتهم بعد استقرار الأوضاع الأمنية في مناطقهم التي استولى مسلحو تنظيمي داعش والنصرة، عليهما.

لكن كان لافتاً البيان الذي صدر عن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، التي أكدت أنها "على علم بحركة العودة الوشيكة لحوالي ٥٠٠ لاجئ سوري من شبعا، جنوب لبنان إلى بيت جن في سوريا. وقد تناقشت فرق المفوضية على الأرض مع اللاجئين والسلطات المعنية لتقييم نوايا اللاجئين والظروف التي ستتم فيها هذه العودة".

وأضافت أنها "لا تشارك في تنظيم هذه العودة أو غيرها من حركات العودة في هذه المرحلة، نظراً إلى الوضع الإنساني والأمني السائد في سوريا. ومع ذلك، تحترم المفوضية القرارات الفردية للاجئين بالعودة إلى بلداهم الأصلي، عندما تتخذ من دون ضغوط لا مبرر لها، وبعد تقييمهم المعلومات المتاحة لهم بعناية".

ومن يتمعن في كلمات البيان يخلص إلى عدم ترحيب المفوضية بتلك العودة ما يطرح تساؤلات حول سبب ذلك مثلما يثير أسفا لكون المنظمة الدولية لم تشجع في بيانها مثل تلك العودة في المستقبل!

وفي الظاهر على الأقل، خالف هذا البيان التوجّهات الرسمية اللبنانية المتناغمة مع القانون الدولي والتي تقضي بالعودة الآمنة للنازحين السوريين الى بلداهم، وقد جاء البيان الأممي ليحاول تأسيس المخاوف في نفوس النازحين السوريين وعرقلة عودتهم، وهم الذين قرّروا طوعياً العودة إلى بلداهم، بعد ان اطمأنوا أمنياً وإنسانياً لما يحدث في مناطقهم السورية.

وقد أحدث هذا الموضوع هاجساً لدى لبنان من تحضير دولي وتمهيدا للطريق للتوطين عبر زرع الخوف والتردد في قلوب النازحين وتعمد عرقلة أية جهود جدية لعودتهم، والتي يرى فيها لبنان الحل الوحيد لأزمة النزوح.

وعُلم من مصادر في وزارة الخارجية أن ثمة رغبة من بثّ المفوضية التخويف والرعب في سبيل استعمال النازحين كورقة ابتزاز سياسية، علماً أن دورها انساني فقط وهي تعنى بتقديم المساعدات وممنوع عليها أن تتدخل في سيادة الدول ما يجعل الامر مُلتبساً.

ويرى لبنان أن ما تقوم به المفوضية يُعد محبطاً لجهود الدولة اللبنانية، خاصة وأن الأمر انتقل إلى إجراءات عملية، وهنا الجديد والخطير، عبر خطوات على الأرض أدت إلى تأجيل عملية العودة لأسبوعين.

وثمة معلومات كافية لدى الأمن العام ودلائل عن تحريض تقوم به المفوضية لعرقلة عودة النازحين، ما سيدفع لبنان، إذا استمرت الأمور على هذا المنوال، إلى إعادة النظر في عمل المفوضية على أرضيه، علماً أنه تمّ توجيه تحذير لها بعد إصدارها بيانها الأخير، وتتنقل أوساط وزارة الخارجية عن وزير الخارجية والمغتربين جبران باسيل، أن لا سكوت عن هذا الأمر بعد الآن.

ويجب القول هنا أن غالبية النازحين قد أعربت عن رغبتها في العودة إلى الأراضي السورية، وهو أمر أبلغه رئيس بعثة اللجنة الدولية للصليب الأحمر الدولي في لبنان كريستوف مارتين إلى رئيس الجمهورية ميشال عون، لافتاً إلى أن ٨٠ في المئة من هؤلاء عبروا عن رغبتهم في تلك العودة.

وتحاول المنظمة الأممية إلقاء الكرة في الملعب السوري عبر القول أن السلطات السورية لا تسهل العودة بل تطلب من أي راغب في الرجوع إلى منزله أن يبرز سند الملكية، وإذا كان هذا السند غير متوافر، يتم رفض طلبه حتى لو أثبت أنه حُرِق من جزاء المعمارك أو سُرق من الذين احتلّوا منزله أثناء اجتياح عناصر التنظيمات الإرهابية لمناطق النازحين.

ومن المفيد التذكير بأنه من المقرّر أن يتلقّى لبنان في الفترة المقبلة مبالغ مالية لمساعدة النازحين، قد تصل إلى نحو مليار دولار، وهو أمر يتوجّس منه كثيرون كونه يأتي على طريق هدف أساسي وهو تكريس تواجد هؤلاء على الأراضي اللبنانية، بينما على من يودّ مساعدة

النازحين السوريين تأمين تلك المساعدة لهم على الاراضي السورية، علماً أن ١٦ محافظة سورية من أصل ١٨، تتجه الأوضاع فيها إلى الهدوء. بينما لم يعد في استطاعة لبنان تحمّل النزوح السوري، لابل من شأن هذه الأمور، اذا ما استمرت لناحية العرقلة الدولية لموضوع العودة، أن يتم وضعها في إطار المؤامرة على لبنان.

هنا، يمثّل الانفتاح على الدولة السورية والحوار معها، حاجة ماسة، خاصة وأن لدمشق سفارة في لبنان يمكنها عبرها بحث الموضوع الذي يهدّد لبنان اجتماعياً، بطوائفه كافة.

في كل الأحوال، يأمل لبنان أن تشكّل عودة النازحين ال ٥٠٠، خطوة أولى على طريق الألف ميل لعودة النازحين إلى سوريا، وهي العودة المرتبطة، إضافة إلى توقّر المناطق الآمنة، بإنجاز المصالحات السورية. السورية التي من شأنها تعبيد الطريق أمام هؤلاء النازحين.